

النخبة تجاه المجتمع والدولة وأفكار مقترحة حول التجديد

الفضل شلق

كلمة لا بد منها

ربما كان ما سأقوله في هذه المقالة مجرد انطباعات ومشاعر تحتاج إلى توثيق وتدعيم بالإحصاءات واستطلاعات الرأي كي تصبح مقالة علمية. لكن العلم يبدأ بالحدس ثم يحدث الانتقال إلى البرهان. وسأقتصر هنا على المرحلة الأولى، علني أستطيع طرح الإشكاليات، وعسى أن يوجد من ينفذ المرحلة الثانية. وإذا اكتشف أن آرائي الواردة هنا يشوبها الخطأ، فإنني سأكون سعيداً، وسيكون ذلك مدعاةً لتفاؤل أكبر ولتشاؤم أقل. وأنا بكل صراحة لست متفائلاً إلا في المدى الطويل وربما المدى الطويل جداً، حتى أنني لا أجد أملاً في المدى القصير إلا إذا حدثت الصدمة الكبرى، أي البيغ - بانغ؛ وهي النظرية التي لجأ إليها علماء الفيزياء عندما عجزوا عن تفسير ولادة الكون وانبعائه تفسيراً علمياً.

جئت إلى الحياة قبل كارثة فلسطين بخمسة أعوام. وعاصرت في فتوتي الآمال العراض بتحقيق الوحدة العربية الكبرى عما قريب، وشاركت في النضالات، والانشقاقات في الستينات، وأضفت كما أضاف غيري الماركسية إلى عدة الشغل الأيديولوجية على أمل أن يساعدنا ذلك على تحقيق الهدف.

لكن الهدف كان يبتعد عن التحقيق كلما أوغلنا في الحياة. وتراكمت الهزائم، وتراجعت حصتنا في الإنتاج العالمي، (وصرنا نستورد الغذاء لأول مرة في التاريخ، منذ الثورة الزراعية الأولى قبل 8000 عاماً)، وبتنا لا نصدر

شيئاً (باستثناء البترول، وهو ثروة طبيعية)؛ في حين أننا كنا مركز التجارة الدولية لعدة قرون مضت قبل الانحطاط في القرن التاسع عشر. وحتى صادراتنا غير المصنّعة، من المواد الخام، لا تخضع لسيطرتنا رغم التأميمات النفطية التي هللنا لها. وهوت مكانتنا في العالم حتى لم يبق لنا حلفاء، ففي بعض البلدان الإسلامية يعتبروننا عبئاً على الإسلام. علماً بأن التحالف شأن الأقوياء، والضعفاء لا حظ لهم إلا في الولاء والتبعية، وصرنا ذبيحة النظام العالمي، نعرض على مذبح الأمم المتحدة الأميركي للبحث في مراسم التنفيذ وكأن التضحية بنا قرار مأخوذ ومجمع عليه دولياً. فهم مختلفون حول وسائل التنفيذ لا حول المبدأ.

لقد أكثرنا الحديث والكتابة عن المظالم التي تُصيبنا آتيةً من مصادر خارجية: من استغلالية النظام الرأسمالي العالمي (العولمة)، ومن عدوانية السياسة الأميركية (الإمبراطورية) ومن عنصرية الغرب (الإمبريالية). وما يغيب عن بالنا أحياناً أن الخلل في العلاقة بيننا وبين الخارج يتأسس على خلل في علاقاتنا الداخلية، بما يتسبب في ضعف لدينا، ضعف لا بد من الاعتراف به، وإلا نخرج عن الواقعية ونفقد المصداقية. فما حدث خلال نصف القرن الماضي تجربة شخصية لكل منا، سيرة ذاتية لكل من قارب الستين عاماً من العمر. وقد مارس الكثيرون منا على مدى العقود الماضية، النقد الذاتي، لكننا تمسكنا بالشعارات والمفاهيم؛ فكأن المسؤولية تقع على الآخرين، وكأننا لم نكن شركاء في الأحداث. ووضعنا الملامة على «الخارج» حيناً، وعلى «الآخرين»، في الداخل حيناً آخر؛ لكن ذلك الوعي المفوت المتخثر القابع في حنايا نفوسنا بقي آمناً مطمئناً لا يطاله لوم ولا يتحمل مسؤولية.

لا يفيدنا النقد الذاتي إذا بقي مجرد تبرير للذات واتهام للآخرين وإدانة لمن لا يوافقوننا الرأي. والمطلوب هو أن يرتفع النقد الذاتي إلى مستوى التقييم الموضوعي المرتكز على هم سياسي أساسه الانتماء للأمة وللمجتمع، بعجزهما وبجرهما، ومنهج المعرفة الدقيقة بما يجري في العالم من أحداث واكتشافات وتطورات على جميع الأصعدة. المطلوب أن يرتفع النقد الذاتي من مستوى برودة اللعبة، لعبة الذات تجاه الموضوع، لعبة الذات المنتفخة

التي تحول كل ما عداها إلى مجرد موضوع تتحايل عليه؛ وأن يرتفع النقد إلى مستوى التجربة الشخصية التي لا تفرق من الدنيا، بل تستوعبها بالكامل، والتي ترفض أن تعتبر العالم الخارجي مجرد مسرح للهو الكوميدي، والتي تسعى لتحويل العالم ليصير جزءاً من ذاتنا. هذا العالم الذي يتحطم ويتكسر على يد الإمبراطورية الرأسمالية التي تخلت عن المصالح في سبيل الأيديولوجيا، والتي ما عاد همها النمو بل مُصادرة ما يُتَّجَه الآخرون، والتي تخلت عن روحها، روح العمل والكسب والإبداع والإنتاج من أجل الرؤى الألفية المشغولة بنهاية الإنسان وصراع الحضارات (أو حوارها). في هذا العالم لا بد للمسرح أن يكون تراجيدياً، وإلا يكون التعبير صادراً عن أوهام الأيديولوجيا وأضغاث الأحلام المريضة.

* * *

مجتمع أم رعية

يستحيل أن ينتظم المجتمع إلا في إطار الدولة. والدولة تعمل بموجب الأفكار السائدة. والأفكار تصوغها النخبة الثقافية بالدرجة الأولى.

والمجتمع إما أن يكون مرجعاً للمبادرة أو يكون متلقياً لها، إما أن يكون ذاتاً فاعلة أو موضوعاً منفعلاً، إما أن يكون هو الوحيد المتسامي دون غيره أو يكون رعيةً تخضع لغيرها، والفرق بين كل من الحالتين هو مدى الإيمان بالناس، وبقدرتهم على تحديد حاجاتهم ورغباتهم وعواطفهم، وعلى أن لا يكونوا قاصرين بحاجة إلى رعاية دائمة، سواء أ جاءت الرعاية من ممثلي السلطة الإلهية أو السلطة السياسية. والنخب العربية، سواء أكانت يمينية أو يسارية، رجعية أو تقدمية، أصولية حديثة أو تقليدية أو تحررية ثورية، معارضة أم موالية، في السلطة الحاكمة أو خارجها، تتواطأ على المجتمع العربي كي يبقى رعية. ولا معنى للقمع سواء أكان فكرياً أم جسدياً سوى تحقيق استدامة هذا الأمر.

والمسألة لا تتعلق بالديموقراطية، وحسب، والتي تبقى مجرد تقنيات

جزئية للتعمية ما لم تتحقق العلاقة الشمولية السوية بين المجتمع من جهة والنخبة والدولة من جهة أخرى. وشرطُ العلاقة السوية هو الإيمان بالناس. بعجزهم وبجرهم، بوعيهم وبعقلهم وبقدرتهم على التمييز وبعدم حاجتهم إلى الرعاية؛ والشرط الآخر هو السعي لرفع القمع عن كاهل الناس، ولا يرتفعُ القمعُ عن طريق المطالبات الديمقراطية وحدها، بل عن طريق سعي النخبة والدولة للتعبير عن حاجات الناس ووجدانهم وأفكارهم لا إعادة تشكيلها من جديد.

تتواطأ النخب الثقافية والسياسية على اعتبار المجتمع العربي الراهن حالةً جاهليةً كما يقول الإسلاميون الأصوليون، أو حالةً متخلّفةً كما يقول اليساريون الثوريون؛ وبذلك تختلف التعابير لكن البنية الفكرية عند الطرفين واحدة. ويدور الصراع بينهما لا حول قضيتين مختلفتين، بل حول القضية الواحدة، قضية مصادرة المجتمع عن طريق الدعوة إلى تغييره. ومن غير الممكن أن تبنى نظريات التغيير على غير مصادرة المجتمع، فعندما تحدد النخبة لنفسها هدفاً هو التغيير فإنها تتطلبُ كشرطٍ لذلك السيطرة على المجتمع كمقدمة للتغيير. هكذا تنشأ الأنظمة التوتاليتارية باسم الشعب، وهكذا تتحول الثورة من إمكانية التحرير إلى جعل المجتمع أداةً لغيره، ورعيةً لأولي الأمر. ولولا وعي النخبة لما أمكن لهذا التحول أن يحدث. يتشكل المجتمع من أفراد وطبقات وفئات اجتماعية (وإثنية وجنسية) ذات مصالح ورغبات. ومن الممكن أن لا تتطابق الرغبات مع المصالح. أو مع الحاجات الحقيقية. وهناك من يدّعي القدرة على التمييز بين الحاجات الحقيقية والوهمية؛ كما أن هناك من يدعو لإخضاع المصالح المباشرة والحاجات الآنية للمصلحة العليا، سواء أكانت وطنية أو غيرها. وفي كلا الادعاءين خطر كبير، على الحقيقة نفسها وعلى الوطن نفسه، إذ لا خطر على الحقيقة أكبر من خطر الذين يدعون امتلاكها، دون تواضع ودون خفر أو حياء. فالحقيقة ليست ملكاً لأحد، وهي ليست فرضية مسبقة، كما أنها ليست هي ما يُفرضُ على الناس، بل هي حصيلة ما يصنعه الناس بتعاونهم وتحاورهم وعملهم المشترك. الحقيقة هي الناس الذين لا يدعون امتلاكها، أما الوهم الافتراضي فهو القمع والإكراه

والقسر، هو الأصولية الجديدة أو القديمة، هو المرجعية الآتية من خارج الناس. ومهما كان الحجاج المنطقي أو الفلسفي، فإن الديمقراطية الحقيقية تقتضي تفضيل أنصاف أو أرباع الحقائق النابعة من عمل الناس على «الحقائق الكاملة» المفروضة على الناس من خارجهم، سواءً أكان هذا الخارج ذاتاً ميتافيزيقية أو سلطة بيروقراطية أو أضغاث أحلام مثقفين كسالى أعمتهم الحقيقة الكلية الوهمية عن الحقائق. إنَّ ما يميز هذا العصر عما سبقه هو أنَّ الإخضاع لا يتم عن طريق القمع بالقوة بل عن طريق الإيهام بالحقائق الكلية سواء أكانت دينية أم وطنية أو حتى طبقية. فهكذا يتم تهميش المجتمع، وإلغاء سعيه الدائم لتحقيق نفسه، وتدمير قدرته على التعبير عن حقائقه. وعندما يهمل المجتمع وتردري حقائقه فإنه يتحول إلى رعية أو رعايا، ولا يبقى له إلا السير كالمقطيع وراء حقائق الغير، تحت راية الشعارات التي لا تعبر عن شيء إلا عن قدرة أصحابها على رفع الصوت الأجوف.

دولة أم نظام؟

النظام هو المؤسسات التي يشيدها المجتمع (أو تُشيد له) والتي يتم بموجبها تقاسم الأعباء والمنافع؛ إذ لا مجتمع دون أعمال مشتركة جماعية تحتاج إلى إيرادات ونفقات، وإلى وسائل وتنظيمات لتقرير وتوزيع كل منها، وهذه هي ما يسمى المؤسسات، والإجراءات التي تُتبع فيها هي القوانين. وما من مجتمع يقوم على النشاط الفردي وحده. ولو حملنا منطق السوق الرأسمالية التي ترفض تدخل الدولة، أو تدخل المجتمع عن طريق الدولة، إلى نهاياته، لتفجر المجتمع عائداً إلى حياة ما قبل الحضارة المدنية. والنظام السياسي ليس إضافة للحياة الفردية، بل هو الشرط الضروري للبقاء الإنساني. فالتمييز أمر واجب، لا بين المجتمع والفرد، بل بين النظام والدولة.

أما الدولة فهي المغزى، أو الفكرة التي ترسم ضمن حدود جغرافية معينة. الدولة هي الحدود زائد الفكرة، المتجلية عبر الدستور. هي ما تكون عبر التاريخ لدى أوروبا الغربية والولايات المتحدة، وهي ما يتعرش بناؤها لدى معظم شعوب العالم الثالث، والبلدان الشيوعية السابقة، وهي ما يتباهى

الغريون بحيازته، ويدّعون تفوق حضارتهم بسببه. وإذا كانت الدولة بما هي فكرة ومغزى، وبما هي تعبير عن نشوء الأمة والقومية، تنشأ عبر التاريخ الطويل فإنّ النظام لا يحتاج لأكثر من سلطة، عسكرية على الأرجح، داخلية أو خارجية، تفرضه، تسن قوانينه وتغيرها حسب مشيئتها.

ترتفع الدولة إلى مستوى الهوية بفعل التطور التاريخي الطويل. والتمييز هنا ليس بين كيان طبيعي أو كيان مصطنع، فكل ما يتعلق بالحياة الاجتماعية والحضارة والمدنية والنظام والدولة هو مُنتَج، يصنعه الإنسان، ولا يكون أيّ من هؤلاء كياناتاً طبيعياً إلا عند ذوي النزوع العنصري الذين يفتعلون تحويل الإنجازات البشرية إلى معطيات طبيعية بمرتبة الغريزة البيولوجية. وقد شكل هذا النزوع منحى غربياً بهدف الادعاء بأن التفوق الغربي أمر طبيعي، كلون البشرة الذي لا يمكن تغييره.

والتطور التاريخي الطويل تعبير شديد النسبية، إذ إن تاريخ الدولة المتطابقة مع الأمة يرجع إلى أكثر من ألفي سنة في الصين، ومئتي سنة في الولايات المتحدة، وبضع مئات من السنين في بلدان أوروبا الغربية. ويدور نقاش واسع بين الأنثروبولوجيين والمؤرخين وغيرهم من الأكاديميين حول أيتهما أوجدت الأخرى: الدولة أم الأمة. والأرجح أن النقاش لن يُحسم لصالح أي منهما، إذ إن الدولة أو الأمة كالنظام كيان يصنعه الناس وينتج هذا الاصطناع عن الوعي والقدرة على الفعل السياسي. وكل ما على الأرض تنشأ لديه إرادة الفعل السياسي في ظروف تاريخية معينة ندركها بالبحث التاريخي العياني لا بالنظر التجريدي في مقولات الأمة والدولة والنظام والثقافة والحضارة أو في غيرها مما يعز على القلوب.

وما يهمنا هنا هو أن الدولة عندنا، نحن العرب، لم تستطع التعبير عن الأمة كمجتمع وعجزت عن تقديم الفكرة والمغزى لتبرير وجودها فبقيت مجرد نظام ذي حدود. هذا ما يؤدي إلى خلل في العلاقة بين الدولة والنظام فهذه العلاقة لا تكون سوية إلا عندما ينتمي الناس إلى الدولة وينتمي النظام إلى الناس، إلى المجتمع، أما عندنا فقد أدى الفراغ في دور الدولة إلى

اضطرار الناس، أو إلى إجبارهم على الانتماء إلى النظام، فيفقدون المعنى والمغزى وتتلاشى الإرادة السياسية، إرادة الفعل والعمل، ويتراجع الإنتاج، ويتلاشى الوعي وتذوي المعرفة. ما بقي لدينا إلا النظام وأهل النظام ييشروننا يومياً بدولة المؤسسات على ما في هذا التعبير من تناقض، وذلك من أجل أن تصير الدولة ملحقاً بالنظام. وكما ألحق المجتمع بالنظام، جعلت الدولة تابعة له. ويتجلى النظام سلطاً مجردة، سلطاً مسلوخة عن المجتمع والدولة في آن معاً، في حين أنه يفترض أن يكون مكرساً لكل منهما في علاقةٍ سوية بين الأطراف الثلاثة.

تحتاج الدولة العربية الراهنة إلى قدر كبير من الوعي النظري والمعرفة التاريخية والإرادة السياسية العقلانية كي تستطيع التوفيق بين وجودها النظري والواقعي وبين انتمائها العربي. وما من دولة عربية تستطيع الإفلات من عروبته، والصحيح أيضاً أنه ما من دولة عربية تجرؤ على السعي من أجل الوحدة العربية، إذ إن كل التزام بالعروبة يحتم السعي من أجل الوحدة، والنتيجة هي أنه ما من دولة عربية تستطيع تبني فكرة العروبة بغير الملاءمة الكلامية، وتعجز في الوقت ذاته عن تقديم أو تبني فكرة بديلة تعطيها الشرعية وتؤسسها على قاعدة ثابتة. فتبقى الدولة العربية كياناً عابراً مؤقتاً بين واقع مرفوض واحتمال صعب التحقيق (في الظروف الراهنة). وعندما يتجرد النظام من الدولة، فإنه لا يستطيع الحفاظ على نفسه إلا كسلطة تستخدم الأمر والنهي والعزوف عن الحوار والسياسة. ويكون فقدان الشرعية هو ما يميز النظام المجرد عن الدولة، وعن السياسة وعن كل معنى أو مغزى يشكل الرابطة بينه وبين المجتمع.

نخبة أم صفوة

تعجز الدولة العربية عن تأكيد فكرة العروبة، والتوفيق بينها، وبين واقعها، وتعجز أيضاً عن تقديم فكرة بديلة، لأنها تعجز عن تقديم البدائل والخيارات في كل مجال آخر سواءً أكان إنتاجياً اقتصادياً أو سياسياً محلياً ودولياً. وما تراجع المنظومة العربية على صعيد الإنتاج والتجارة الدولية،

والهزائم المتراكمة على مدى العقود الخمسة الماضية، غير دليل على ذلك. ويعود ذلك إلى ضعف الإرادة. ويقود ضعف الإرادة إلى تخثر الوعي، والوعي يعتمد دائماً على المعرفة: المعرفة بالعالم والمعرفة بالذات القومية، إذا صح التعبير، أو الوعي بتاريخنا إذا أردنا تعبيراً أقل شحناً وجدانياً.

لا نستطيع معرفة أنفسنا ومجتمعنا وتاريخنا إلا بمعرفة العالم ثم الدخول إليه والانخراط فيه. إن معرفة الأمم الأخرى وثقافتها وأديانها، ونشوء الدول القديمة والحديثة، وتجارب الأمم الأخرى في التنمية وفي البناء والإعمار والتشييد المادي والفكري، كل ذلك شرط لمعرفة ذاتنا وقوميتنا وأمتنا. والعكس، أي الانطلاق من الذات لمعرفة العالم ليس صحيحاً بل هو ما يوقعنا في الانعزالية والتفوق؛ وهذان شرطان لنشوء الأصولية. والأصولية كامنة في الوعي السائد قبل أن تصبح ردة فعل على نكسات عابرة أو متراكمة، وهي كامنة لا في الوعي الديني، وحسب بل في مجمل الوعي، بما فيه العلماني والثوري. ذلك أن بنية الوعي واحدة لدى جميع الأطراف.

وإذا كانت الأصولية الدينية تدعو للعودة إلى النص المرجعي، وتلغي التاريخ والتفسيرات والمذاهب المتراكمة تاريخياً، فإنّ مبدأ الأصالة يعبر عن أصولية قومية تسعى لتفسير التاريخ على أساس قومي (والتفسير القومي للتاريخ عنوان كتاب صادر حديثاً بالعربية)، كما سعى أحد الدمشقيين لتفسير العلم على أساس القرآن، وكان موضع سرور كثير من العلمانيين الثوريين. والأصولية ليست حالة مرضية أو ردة فعل عاجزة وحسب، بل هي مشروع زائف للتاريخ والمستقبل، هي حالة وعي زائف لا يستطيع أن يجد الحلول للإشكاليات المطروحة.

والذين يقولون بأصولية العودة إلى النص هم ورثة القائلين منذ زمن طويل بالأصالة القومية، وجميعهم يعتمدون على الصورة الذهنية (المثالية) المرسومة سلفاً والمقررة على أساس معرفة ناقصة ووعي مبتور، الصورة التي يراد على أساسها إعادة رسم المجتمع وتغييره وإلغاء ما هو عليه لا التعبير عنه والحوار معه. ومن يلغي تراكمات التاريخ من أجل العودة إلى الأصل فإنه

يدمر المستقبل. والتاريخ علم المستقبل بمقدار ما هو معرفة الماضي والبناء عليه. والفرق بين الحالين هو الفرق بين المعرفة والجهل، بين الوعي والانغلاق، بين الوعي المبني على التعدد والتنوع والتجاوز، تجاوز الذات، والانغلاق على الحقائق الخاصة بنا، الحقائق التي تتحول إلى أوهام عندما تعجز عن تجاوز ذاتها إلى العالم الأوسع والأرحب.

يقولون في الأمثال الشائعة «كما تكونون يولى عليكم» أو «الناس على دين ملوكهم» والواقع هو «مشكلة الناس لزمانهم» (عنوان كتيب تراثي معروف). فالنظام لا يستطيع الحكم إلا على أساس الوعي السائد الذي تصوغه النخبة الثقافية. وإذا كان الناس قديماً شركاء في ثلاث: «الكلاء والنار والماء»، فإنهم اليوم شركاء في الوعي، وتعني هذه الشراكة أشياء أربعة: 1 - إن الجميع يساهمون بدرجة أو بأخرى في صنع أو تبني الوعي السائد رغم اختلاف الاتجاهات السياسية والأيدولوجية. 2 - إن الأنظمة السياسية تستخدم هذا الوعي وتستند إليه، وهي لا تستطيع الحفاظ على بقائها ولا التوجيه لتنفيذ رغبتها وأوامرها إذا لم تستطع مخاطبة الجمهور بما يرضيه ويقنعه، وإن بدرجات متفاوتة. 3 - إن النخب الثقافية، وهي التي تصوغ الوعي السائد في أفكار محددة، كثيراً ما تقدم للأنظمة السياسية عدة الشغل الفكرية، سواءً أكانت هذه النخب في صف المعارضة أو الموالية. 4 - إن تراجع الأوضاع العربية عسكرياً وسياسياً واقتصادياً وحتى اجتماعياً سببه الوعي السائد الذي يعود بالدرجة الأولى إلى نقص المعرفة أو تشويهها.

فالناس يعملون بدفع من إرادتهم، والإرادة تتشكل وتتكيف على أساس وعي أصحابها. على أساس أفكارهم التي يرثونها أو يتبدعونها. ويتبادل الناس الأفكار كما يتبادلون الأشياء المادية فهم يتحاورون في المنزل والحي والشارع والمصنع والحقل والسوق وفي غيرها فيتشاركون في كثير من الأفكار ويختلفون في بعضها. وليس ضرورياً أن يشارك الجميع في كل الأفكار، وما نسميه الوعي السائد هو تلك المجموعة من الأفكار المشتركة التي يتم تبنيها على مستوى عام في المجتمع، باعتبارها حقائق أو أدوات ذهنية مجدية. ويكون العمل بموجبها والاختلاف حول غيرها. ويصعب تصور انتظام أمر

مجتمع ونظام ودولة دون حد أدنى من المشترك الفكري والذهني أو ما يسمى الأيديولوجي لدى البعض.

تصوغ النخبة المشترك الذهني في أفكار معينة محددة، وكما قال الجاحظ ما معناه إن الأفكار مطروحة في الطريق وهي تنتظر من يلتقطها، وإنما المهم صياغتها أي تحويل الأفكار إلى برامج عمل. وما من برنامج عمل إلا ويرتبط بأهداف وغايات تخدم هذا الطرف أو ذاك في المجتمع، أو تخدم المجتمع ككل. لكن الأساس في كل هذه العملية، عملية الصياغة والبرمجة، الواعية وغير الواعية، هو المعرفة والاكتشاف، اكتشاف المعرفة، إذ إن المعرفة ليست صوراً تجريدية في الذهن بقدر ما هي سعي دائم وتجربة المعاناة. وإذا لم تسع النخبة الثقافية في سبيل المعرفة، معرفة المجتمع والعالم، ومعاناة تاريخ كل منهما، فإنها لا تتعدى أن تكتشف، وتعيد اكتشاف نفسها، وأن نكرر بديهياتها ظناً منها أنها هي الحقائق الكلية. وقد حققت البشرية نقلة كبيرة على صعيد التطور العلمي عندما تخلت عن المنطق الصوري الأرسطي الذي يعتبر أن النتائج متضمنة في المقدمات، أو في المقولات الكلية.

وكل مجتمع يتغير من تلقاء نفسه، ويتطور بفعل حركته الداخلية وبتأثير علاقاته مع المجتمعات الأخرى؛ وهذه هي طبيعة الاجتماع البشري. ومهمة الفكر هي مواكبة حركة التطور والتغيير، واكتشافه عن طريق المعرفة، فيتغير فحوى الخطاب بتغير الأحوال، وتختلف الأحكام باختلاف النوازل كما كان الفقهاء يقولون.

أما النخب الثقافية عندنا فهي تعتبر أن مهمتها هي التغيير، وتعطي الأولوية للتغيير والممارسة على العمل الفكري والنظرية، وعندما تعجز عن التغيير فإنها تُلقي باللائمة على الأنظمة. وتكون النخبة، في هذه العملية قد برأت نفسها وأخفت حقيقة عجزها المعرفي. وتستفيد الأنظمة السياسية من هذا العجز المعرفي لتعمل بمقتضى الأفكار والمقولات السائدة وتجد في ذلك سهولة مبررة.

تعطي النخب الثقافية عندنا الأولوية للتغيير بسبب وعيها التقني، الوعي المباشر الذي ينشد نتائج سريعة ولا يستطيع الصبر على التطورات طويلة المدى. وتعجزُ النخبةُ، بسبب بنيتها، عن التغيير المباشر، الذي ما عاد يفيد شيئاً في العادة سوى إنتاج انقلابات لم تعد تحدث. وتكونُ نتيجة العجز عن التغيير المباشر العزوف عن التدخل للمشاركة في التغييرات طويلة المدى. إنّ هذه الأخيرة تحدث دون أثر للنخبة ومعرفتها. والأرجح أن معرفتها ووعيتها يشكّلان عقبة في وجه تقويم الاعوجاج. وإذا أردنا الجنس اللغوي، يمكننا القول إن العزوف عن التقييم (المعرفي) يؤدي إلى العجز عن التقييم.

ليس المقصود هنا العودة إلى نقاش المفاضلة بين العفوية والنظرية، وهو النقاش الذي لازم النضالات الثورية منذ مطلع القرن العشرين إلى آخره، بل مطالبة النخبة بالتصدي قبل كل شيء لما يبرر وجودها وهو المعرفة، ولا مبرر لوجود النخبة إلا المعرفة والوعي، ومطالبتها بأن تعطي لذلك الأولوية على الممارسة، حتى لو كان على حساب النضال من أجل الديمقراطية، وإلا فإنها ستدان بالنسب في خسارة الاثنين معاً، وسيكون اتهامها، عن حق، بأنها استخدمت المطالب الديمقراطية لأغراض انتهازية (ومكاسب مباشرة) وشاركت، عن قصد أو غير قصد في تأييد الأوضاع الراهنة.

إن المعرفة هي السلطة الحقيقية وتجديد الوعي ليوكب تطور المجتمع هو الإنجاز الذي يدعو للاعتزاز لدى النخبة الحقيقية، حين توجد. وكل إنجاز آخر للنخبة سواء أكان جماعياً على الصعيد السياسي (كالوصول إلى السلطة) أو فردياً على صعيد تبوأ المناصب الإدارية والوزارية، كل إنجاز من هذا النوع يبقى صغيراً تافه الأهمية أمام الإنجاز المعرفي، أمام تجديد الوعي الذي يفترض أن تتعالى النخبة الثقافية عن كل ما عداه من الزبد الذي لا يمكنه في الأرض.

غالباً ما تدّعي النخبة العربية أن غياب الديمقراطية هو سبب تراجع الوعي والمعرفة. ويحلّو للبعض الخوض في نقاش البيضة والدجاجة وأيتهما جاءت قبل الأخرى. لكن من حق الجمهور أن يطالب النخبة بالمعرفة في

حين تطالب هي بالديموقراطية. ومن حق الجميع أن يتساءلوا حول محدودية الديموقراطية لجهة توليد الحرية إذا كانت الأفكار مجرد تكرار لما سبق، أو صوراً مسبقة لدى من يحتقرون مجتمعهم ويعملون لتغييره من أجل أن يتناسب مع صورهم عن أنفسهم وعن الآخرين؛ ومن حقهم أن يشككوا بديموقراطية لا تؤدي إلى أكثر من نقل وسائل القمع من سلطات عسكرية إلى أخرى مدنية، أو العكس، ومن صعيد مادي إلى آخر ذهني.

يتحرر الإنسان، أو يكتسب حريته، بالمعرفة، فهي التي تمنحه القوة على العمل والإنتاج والاستهلاك وهي التي تجعله قادراً على السيطرة على الطبيعة من حوله، على مواجهة العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تؤدي إلى استعباده، والتي تتخذ أشكالاً إمبريالية وإمبراطورية وعنصرية، بيولوجية أو ثقافية؛ المعرفة هي وحدها التي تمنح الإنسان، فرداً أو جماعة، المناعة ضد الاستعباد وضد الانهزام في مواجهة التحديات الآتية من الطبيعة القاسية أو من البشر الآخرين.

يتحرر المثقف عندما يصبح عارفاً عالماً، وبذلك فقط يصبح ضرورياً لمجتمعه، ضرورياً بحيث لا يمكن الاستغناء عنه. والمثقف الذي لا يمكن الاستغناء عنه، الذي لا يشكل جزءاً من «هجرة الأدمغة» هو الذي يعرف ويعلم ويصير جزءاً من مجتمعه لا غريباً في وطنه. ولا تحدث الغربة عندما يسافر المرء، بل تحدث قبل ذلك عندما يتغرب المرء في وطنه وعلى أرضه. فيصير السفر في سبيل الرزق نتيجة لا سبباً. وأنا أعرف مخاطر الولوج في مثل هذا الحجاج وكم من جبين سوف يقطب استهجاناً لما أقول. وكم من مرة سألني طالب درس في الخارج، أو سألني ذووهم، عن راتب الحد الأدنى اللائق بعودته إلى الوطن. وكم من مرة زعم اللبنانيون أن الهجرة تعبير عن عبقريتهم في التجوال في أنحاء المعمورة لإنجاز ما يعتزون به، ويعودون في لحظة سياسية أخرى إلى التذمر من الهجرة على أنها تهجير للأدمغة. ولذلك لا بد من ربط الحرية بالمعرفة والوعي، وبالالتزام بالناس وقضاياهم بما هم عليه لا بما يجب أن يكونوا عليه، وبالتفاؤل بالجمهور وبمصائره، حتى لو كان الأمر على غير ما كنا نتوقع.

وتحكم النخبة على نفسها بالتبعية متى تخلت عن واجبها الأول ومبرر وجودها، أي المعرفة، وبلورة الوعي، فتسعى للتعويض عن النقص المعرفي بالوجاهة والمناصب، وتتحول إلى صفوة.

بعض مقولات الوعي السائد

ولكي لا يبقى الحديث محصوراً في العموميات، يمكننا عرض بعض المقولات التي تعتبرها النخبة الثقافية، بشكل عام، مسلمات أو بديهيات. تعبر هذه المقولات عن وعي النخبة لكنها تقع بيد الأنظمة السياسية التي تستخدمها لتبرير سلوكها واستمرارية سياساتها.

1 - مواجهة العولمة: لا نكاد نجد اثنين من العرب يتفقان على معنى العولمة، لكننا لا نقرأ عن مؤتمر ثقافي أو سياسي، ولا نصادف تصريحاً لأحد السياسيين أو مقابلة لأحد المثقفين، إلا ونجد فيها تحذيراً من أخطار العولمة. ومن غير المعروف إذا كان الاحتجاج ضد العولمة موجهاً ضد عالميتها. وهذه أومية يفترض أن نستفيد منها؛ أم ضد هيمنة بعض الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، وهذه إمبريالية يجب خوض النضال الوطني ضدها؛ أم هي توسع الشركات الكبرى العابرة للقارات، وهذه تطرح إمكانية للاستثمار عندنا يمكن الاستفادة منها؛ أم هي حرية حركة المال والسلع والبشر، وهذه الحرية غير ممنوحة فعلاً، بشكل كامل إلا للمال، وبشكل جزئي للسلع، وبشكل مختصر جداً للبشر، وهذه عنصرية موجهة ضد شعوب العالم الثالث لا يمكن مواجهتها إلا بالمطالبة بتعميم حقوق الإنسان فلا تقتصر هذه على سكان الغرب وحدهم؛ أم هي تطور ثورة الاتصالات ونقل المعلومات وهذه فرصة يجب الاستفادة منها، وبخاصة أن إقامة مشاريع التكنولوجيا العليا يتيح حرق المراحل؛ أم هي توسع النظام الرأسمالي وهذا الأمر من طبيعة هذا النظام ولا يطرح جديداً.

والإشكالية الحقيقية لا تتعلق بأي من هذه الأمور ولا بالتسميات، بل في أن مقولة مواجهة العولمة تطرح وتفهم على أنها مطلب لمواجهة العالم بدل الانخراط فيه. والعزوف عنه بدل السعي فيه، والانغلاق بدل الانفتاح،

والاكتفاء بما عندنا بدل العمل من أجل تجاوز ما نحن فيه. والأخطر من كل ذلك أن مقولة مواجهة العولمة تخلق وعياً يستسهل تحميل مسؤولية هزائمنا وتراجعنا للخارج، ويعزف عن البحث لاكتشاف عوامل الضعف عندنا. وهكذا تتحلل أنظمتنا ونخبنا الثقافية من المسؤولية.

2 - الشورى أم الديمقراطية: عندما يجد المثقفون عندنا سابقة في موروثنا الحضاري تشبه إنجازاً غربياً لاحقاً يغمرهم الفرح، ويدفعهم ذلك إلى التباهي. وهم كثيراً ما يجدون في الشورى سابقة للديمقراطية، بل شكلاً مسبقاً لها، ويغيب عن بالهم أن الشورى تنتهي بالبيعة، وأن البيعة تُفرض بما يشبه الاستفتاء، لا على الجمهور بمجمله، بل على النخبة الحاكمة بمن حضر، وأنها، أي البيعة، تخلو من التنافس الانتخابي بين فريقين أو أكثر، وأن الشورى ليست في الحقيقة إلا شرعنة لما يُفرض بالقوة، وأن انتقال السلطة وتسلم الحكم عندنا ما كان في معظم الأحيان إلا على أساس الغلبة والشوكة، وأن البيعة والشورى هما شكل من أشكال إعلان مشروعية الجديد/الغد.

والإشكالية في كل ذلك أن موروثنا من النظرية السياسية لا يفيدنا شيئاً في هذا العصر. وأن الديمقراطية مفهوم مستورد، وأنه لا يضيرنا شيئاً أن نستورد المفاهيم وأشكال تدبير الشأن العام كما نستورد السلع الأخرى المادية. ومن غير المفيد أن نضفي على المفاهيم المستوردة شيئاً من قيمنا الموروثة؛ ففي ذلك خطر كبير على حاضرتنا، لأن الموروث غالباً ما يُرفع إلى مستوى القداسة. فإذا خلطنا بين الديمقراطية المستوردة والشورى الموروثة، فإن الشورى هي التي تصبح النموذج الأعلى، وتصير الديمقراطية أمراً يومياً تافهاً يمكن التصرف به حسب الحاجة وصولاً إلى التلاعب به والتحايل عليه بحجة إنسانيته وكثرة أخطائه. وقد حسبنا أننا نرسخ الديمقراطية بإرجاع نسبها إلى الشورى، فإذا بنا لا نحصل من الاثنين إلا على أنظمة الاستفتاء والبيعة. وكل ذلك بفضل التنظير الخاطئ للنخبة.

3 - نظرية الانحطاط التاريخي وشطب مراحل من تاريخنا: إن النموذج التاريخي الشائع لدينا هو الذي يبدأ بمرحلة الدعوة الإسلامية والفتوحات التي

تبعث على الاعتزاز والتفاخر؛ تليها مرحلة الازدهار الثقافي مع فقدان الحكم العربي سلطته الفعلية في أيام العباسيين؛ ثم تأتي مرحلة انحطاط طويلة المدى تبدأ إما مع ثورة الزنج لدى البعض، أو مع تنامي سلطة الجنود الأتراك في الدولة العباسية، أو مع اجتياح المغول، أو مع التوسع الغربي إثر ما يسمى الاكتشافات البحرية لآسيا وأميركا. ويكتمل النموذج بالقول إن النهوض بدأ مع بداية القرن التاسع عشر، وصولاً إلى عصر الثورة في القرن العشرين.

والإشكال في هذا النموذج أنه إذا كانت النهضة قد بدأت في القرن التاسع عشر، والثورة في القرن العشرين، فلا يبقى لدينا شيء كثير نفعله؛ فقد قمنا بكل ما يجب القيام به، خاصة على الصعيد الفكري، ولا يلزمنا العالم النظري بل التطبيق والممارسة. ولذلك يكثر القول عندنا أن المشكلة ليست في الأفكار، ولا في نظرية الأحزاب والفاعلين الاجتماعيين، بل هي في التطبيق والممارسة. فكأن المشكلة مجرد نزعة أخلاقية لانهية، عاملة وشاملة.

وخطورة هذا النموذج ليس فقط أنه يشكل قاعدة للعقل المستريح الذي يعتبر أن مهمة السعي الفكري قد أنجزت، بل هي أنه لا يصمد أمام البحث التاريخي العياني. والأرجح هو أن تفوق آسيا، بما فيها السلطنة العثمانية، على الغرب بقي مستمراً حتى أواخر القرن الثامن عشر، ولم يبدأ صعود الغرب إلا مع الثورة الصناعية في أواخر هذا القرن. فقد بقي الميزان التجاري لصالح آسيا حتى ذلك الحين، ومعنى ذلك أن آسيا كانت ما تزال متفوقة في الإنتاج السلعي على الغرب. ومعنى ذلك أيضاً أن الانحطاط بدأ في القرن التاسع عشر، لا قبل ذلك، وأن القرن العشرين كان عصر الانهيار لا عصر التقدم الثوري.

لكن الوعي السائد، والذي تنشره النخبة الثقافية بحماسة، يعزف عن البحث التاريخي العياني ويتلهم بالمقولات التي يستخرج منها التاريخ، فكأن التاريخ وليد أفكار مسبقة. والذين يحسبون أنهم قادرون على استخراج التاريخ من أفكارهم المسبقة وتصوراتهم المعبرة بديهيات، لا ينقصهم إلا القليل كي يعتقدوا أنهم يسيطرون على التاريخ وعلى ما فيه من أشياء وحوادث وناس وتطورات. وحب السيطرة الذي ينتهي دائماً إلى القمع يبدأ في الفكر قبل

الممارسة، وفي الرغبات قبل الممارسة.

تعتبر النخبة مرحلة الانحطاط بمثابة واجب الوجود، ويحق لنا التساؤل عما إذا كان محاولة لإظهار وجهها ناصعاً بالمقارنة مع ما سبق؟ والجواب لا يحتاج إلى كثير من الإيضاح.

4 - الحفاظ على التراث: يحسب الكثيرون أنه هو ما يوحد الأمة. لكن اتباع الإسلام السياسي ينكرون أن يكون ابن رشد من التراث بالنسبة لهم؛ والعلمانيون يرفضون الفقهاء ويفضلون المعتزلة، على أساس أنهم أهل العقل، ويتجاهلون ما ارتكبه من قمع فكري أيام المحنة. ويغيب عن بال هؤلاء وأولئك أن التراث ليس إلا سحب الحاضر على الماضي، أو إعادة ترتيب الماضي بما يتناسب مع رؤى راهنة، فهو انتقائي بطبيعته. إذ يتم اختيار المناسب من حوادث وشخصيات الماضي وإهمال غير المناسب منها لصالح الرؤية الراهنة. وهو بالأحرى محاولة للسيطرة على الماضي، بل محاولة قمعية في جوهرها؛ ومن يجمع الماضي يجمع الراهن؛ يجمع كل ما لا يتناسب مع الصور والرغبات الجامحة.

إن إشكالية مقولة الحفاظ على التراث هي الرغبة في العيش في الماضي، في الرجوع إلى الماضي والعيش فيه وتحريم العمل على تجاوزه. والتاريخ غير الماضي، إذ هو اتصال وتواصل، هو سلسلة متصلة من الماضي إلى الحاضر إلى المستقبل، من الماضي الذي لم يعد موجوداً، إلى الحاضر الذي لا يكاد يوجد، إلى المستقبل الذي لم يوجد بعد؛ التاريخ هو علم يتأسس عليه المشروع، والمشروع لا يكون إلا مستقبلياً. لكنه مشروع يتأسس على التواصل الزماني والمكاني، تواصل الحقب كما تواصل مختلف البقع الجغرافية وما فيها من حضارات وثقافات متنوعة.

أما التراث فهو أيديولوجيا الانقطاع لأنه مؤسس على الانتقائية، التي لا بد أن تكون تلفيقية، أو بالأحرى احتيالية، فتقطع الإمبريالية صلة الغرب التاريخية بمصر وبلاد الرافدين وبقية أنحاء العالم كي تحصر نفسها في الأصل الإغريقي - الروماني، وكي تجعل من هذه التركيبة حالة فريدة، وكي تحول

الفراة إلى نوع من التفوق العنصري، وأخيراً كي تبرّر تقسيم العالم بين البلدان الأوروبية الغربية في القرن التاسع عشر، وذلك كما نحذف نحن من تاريخنا ألف عام من السلاجقة والأيوبيين والمماليك والعثمانيين كي نقطع صلتنا بالانحطاط الموهوم، وكي نصل إلى وهم النهوض في حاضرنا في القرن العشرين؛ الذي نعتبر ما حدث في القرن التاسع عشر إرهاباً له.

ويقطع أتباع الإسلام السياسي صلة ما هو تراث بالنسبة لهم بما قبل الإسلام. ويفترض أهل الأصالة القومية أن تجديد الأمة يكون من داخلها لا بتواصلها مع الأمم الأخرى، مع العالم كما هو، مع العالم بما أحدثه من اكتشافات وإنجازات علمية ومعرفية وروحية لا بد منها لكل خطوة على طريق التقدم.

هكذا تُصرّ النخبة لدينا على التواصل مع التراث وعلى الانقطاع عن التاريخ كما مع العالم الخارجي الراهن، للتأكيد على أن إنجازاتها يجب أن لا تقاس بعظمة إنجازات الماضي ولا بالمقاييس العالمية الراهنة، بل على أساس معايير تصاغ داخلياً، على أساس معايير تضع هي شروطها ومواصفاتها. فهي تشيّد لنفسها، عن طريق مقولة التراث، مكاناً تختبئ فيه، فلا تظهر عيوبها. وتتلقف النخبة الحاكمة هذه الفكرة بكل سرور كي تنسف ثقافة الإنجاز من أساسها. فلا تحاسب على شيء. ويمتد أجل الحكام ويتأبد وجود أصحاب المناصب العالية في مراكزهم، في حين تقدم لهم النخبة الثقافية كل ما يبرر وجودهم.

5 - مدح الأصالة: لا تمتدح الأصالة إلا في بيئة ترغب في أن تجعل من الماضي مرجعيتها، أو في أحسن الأحوال، في بيئة ترغب بالبقاء حيث هي. ولا يحدث التقدم إلا في بيئة تجعل من المستقبل مرجعية لها. أي تجعل من المستقبل مشروعاً، والمشروع لا يكون إلا فعل إرادة عارفة عالمة. فالتقدم تجاوز، تجاوزاً للحاضر والماضي، وهو عكس الأصالة. ولا تحتاج الأنظمة السياسية لأكثر من فكرة الأصالة التي تبرّر بقاء الأمر على ما هو عليه، أو كما كان، كي تبرّر ديمومتها.

6 - الحداثة شرط التقدم: تصف الحداثة حالة شاملة، اجتماعية اقتصادية سياسية وعسكرية إلخ. . وهي ترتبط في الذهن بمرحلة من مراحل تطور أوروبا الغربية، بين بداية القرن السادس عشر ومنتصف القرن العشرين؛ على اعتبار أن النصف الثاني من القرن الأخير هو بداية مرحلة ما بعد الحداثة.

وبما أن هذه المرحلة من تطور القارة الأوروبية تصف أشياء متناقضة من الفيدرالية والرأسمالية، والمحافظة والتقدمية، والديموقراطية والديكتاتورية، وحقوق الإنسان والعنصرية، والليبرالية والفاشية، والرجعية والثورية، إلخ. . . فإنها تصف أشياء كثيرة ولا تقول شيئاً في آن معاً. لكن النخبة الثقافة لدينا تريد أن تجعلها الشرط الضروري للتقدم. والإشكالية في هذه المقولة هي أن الحداثة نموذج متناقض غير محدود وطويل الأمد لتطور لا يتوقع أن يحدث في المدى المنظور. لكن النخبة عندما تجعله شرطاً للتقدم، فإنها تجعل التقدم أمراً في حكم المؤجل. ومع التأجيل تكون الأنظمة السياسية غير مضطرة لتقديم شيء على صعيد الإنجاز الاقتصادي أو السياسي، وبخاصة وأن النموذج الذي تطالبها النخبة به غير محدد. تتعلق الحداثة بالتطور الحضاري الثقافي، بمستوى الاقتراب أو البعد عن النموذج الغربي، أما التقدم فهو يقاس بالنمو الاقتصادي وبما يصاحب ذلك من تحسن في شروط الحياة ومستوى التعليم. والدرس المستفاد من تجربة دول آسيا الشرقية هو أنها استطاعت تحقيق تقدم كبير وأن تتفوق في مستويات النمو والإنتاج وأن تخرج من تأخرها في مدة وجيزة لا تتجاوز ربع القرن، وذلك على الرغم من أنها لم تربك نفسها بالبحث في ثنائية الحداثة/التقليد الموهومة، ولم تخرج من التقليد إلى الحداثة، بل كل ما فعلته هو أنها استطاعت تعبئة قواها عن طريق العلاقة السوية بين النظام والمجتمع. فقد كان التقدم بالنسبة لها شأنًا سياسياً لا حضارياً أو ثقافياً. لكن النخب الثقافية عندنا ما زالت ترفض الاستفادة من تجربة آسيا الشرقية، فتعلل نهوضها بالمخطط الأميركي لمواجهة الخطر السوفيياتي (علماً بأن الصين بلد شيوعي استطاع تحقيق وتائر نمو عالية لسنوات طويلة). والنتيجة هي أن النخبة عندنا أراحت الأنظمة من عناء السعي لإيجاد علاقات تسوية مع مجتمعاتها، وقدمت لها هدية التوقع بأن لا يحدث

التقدم إلا بعد التطور الحضاري باتجاه الحداثة.

7 - حوار الحضارات: قدمت النخبة العربية اقتراح الحوار كبديل عن مقولة صراع الحضارات التي طرحتها الاستراتيجية الأميركية، على لسان هنتنغتون، بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، كي تجدد الصراع العالمي والدولي. فالرأسمالية تحتاج دائماً إلى شكل من أشكال الصراع الذي يجعل الحرب إمكانية مطروحة في كل لحظة. والمنافسة الرأسمالية واحدة من أشكال الصراع. وحسبت النخبة عندنا أنها تستطيع تغيير أجندة الصراع الأميركية بطرح بديل حوار الحضارات. وغاب عن بالها أن الحضارات أوصاف لجماعات بشرية تبدو على المدى الطويل، وأن الحضارات لا تتحاور ولا تتصارع، وأن الناس هم الذين يتصارعون أو يتحاورون على أساس مصالحهم ورؤاهم. والحضارات شأن موضوعي، معطى تاريخي، أما الصراع (أو الحوار) فهو شأن إرادوي سياسي.

وتعبير صراع (أو حوار) الحضارات يناقض نفسه إذ هو يتعلق بمستويين مختلفين من الحياة البشرية. يضاف إلى ذلك أن رد تصرفات البشر إلى أصولهم الثقافية - الحضارية يحمل نوعاً من العنصرية، خاصة عندما ينظر إلى الحضارة أو الثقافة وكأنها جوهر ثابت، أو عندما يتم تبسيطها في بعض الصفات والملامح التي تعتبر قيماً ثابتة، كما ينظر في أميركا إلى الإسلام الآن باعتباره بؤرة لتوليد الإرهاب.

ربما كان سبب اعتزاز النخبة باقتراح حوار الحضارات هو ظنها بأن ذلك يسمح لها بأن تصبح طرفاً في النظام العالمي، وهو الأمر الذي لا يتيسر لها في ظل ميزان القوى العالمي الحالي، أو ربما اعتبرت أن الحوار يقيها الولايات التي يمكن أن يجر إليها صراع الحضارات. فاستبدلت بوهم وهماً آخر، دون أن تتصدى للإشكالية الحقيقية وهي أن ما يحمي كل مجتمع قوته، والقوة تتأتى من الإنتاج، والإنتاج يعتمد على مستوى المعرفة. وكل ذلك يبدأ بالسياسة، بالحوار بين النخبة ومجتمعها، وهذا شرط لأن يكون الحوار بين النخبة وما هو خارج مجتمعها أمراً مجدياً.

وقد اختار الأميركيون صراع الحضارات كبديل عن السياسة في المجال الدولي، في حين تختار النخبة عندنا العزوف السياسي تحت راية حوار الحضارات، وبذلك تصير أجندة العمل واحدة عند الطرفين. وتبتهج الأنظمة عندنا لهذه النتيجة التي تجعلها في حل من السياسة، إذ هي ترى في ذلك تحقيقاً لذاتها، لبرنامجها غير السياسي الذي نشأت عليه.

8 - العزوف عن العالم والتنمية المستقلة: ابتهجت النخبة الثقافية عندنا لشعار حوار الحضارات، كبديل عن استراتيجية صراع الحضارات، علماً بأنهما وجهان لعملة واحدة. لكن وراء الأكمة ما وراءها، ذلك أن تقسيم العالم إلى حضارات، كل منها تتطور تبعاً لقوانين خاصة بها، يتيح إعادة إحياء مفهوم التنمية المستقلة، المحبب إلى قلوب النخبة منذ الخمسينات. وكما أن عزلة الحضارات لا تمنع الحوار (أو الصراع) بينها، فإن استقلالية التنمية في مختلف البلدان لا تمنع التبادل التجاري فيما بينها. ويتطابق المفهومان إذ هما يعبران عن نزوع واحد في الجوهر.

والأمر الآخر الذي يتم تجاهله هو استحالة التقدم في أي مجتمع ما لم يتم تبني الثقافة أو الحضارة العالمية. ولا يحدث هذا التبني إلا بالانخراط في العالم. أما مفهوم التنمية المستقلة فما هو إلا شكل من أشكال العزوف عن تبني الحضارة العالمية واختيار للعزلة عنها. والانغلاق هو الهدف من وراء شعار صراع (أو حوار) الحضارات الأمريكي.

أما الانفتاح فهو ما يجدر أن يكون شعار البلدان الفقيرة. والبلدان الغنية هي التي تضع العقبات والحواجز للحفاظ على مصالحها. وإذا كان النظام العالمي (أو ما يسمى العولمة) يفسح المجال للحرية الكاملة لانتقال الأموال، لأن في ذلك مصلحة للسيطرتين على هذا النظام، فإن المطالبة بإزالة الحواجز في وجه الهجرة وفي وجه انتقال السلع، أي التجارة الدولية، هو ما يجب أن يكون شعار جمهور الفقراء والدول التي ينتمون إليها. إن العولمة الناقصة المبتورة هي برنامج عمل الجانب الإمبراطوري من العولمة، أما العولمة الكاملة، بما فيها حرية الحركة بالكامل لجميع الناس والسلع، فهي

برنامج عمل جمهور الفقراء في هذا العالم. وإذا قيل إن البلدان الغنية تستطيع إغراق الأسواق العالمية بالسلع الرخيصة، يكون الجواب هو أن الشركات الكبرى لهذه الدول تهرب إلى البلدان الفقيرة للاستفادة من رخص الأيدي العاملة. ومراكب المهاجرين غير الشرعيين دليل آخر على أن العولمة الكاملة هي أُممية الفقراء، هي الأُممية التي كانت دوماً شعار الفقراء.

9 - التجديد الذاتي من داخل الثقافة العربية: تعتبر النخبة الثقافية، كما عبّر أحد كبارها في أحد المؤتمرات، أن تجديد الثقافة العربية أمر واجب. ولا خلاف في ذلك. لكنه اقترح أن يأتي التجديد من داخل هذه الثقافة، معتبراً أن ذلك أمر بديهي. والحق أن التجديد يتطلب إعادة البحث في كل شيء حتى المفاهيم التي تبدو بديهية. والتجديد أيضاً تجاوز، تجاوز الذات، تجاوز القديم، تجاوز الداخل المألوف، فهو خروج على التكرار. والتجديد لا يكون إلا على أساس المعرفة بما هي اكتشاف لما لم يكن معروفاً سابقاً.

ولو استند الرأي إلى ثقافتنا الموروثة لأدركنا أن هذه الثقافة نشأت وتطورت نتيجة تمثل واستيعاب روافد خارجية، إغريقية، وفارسية وهندية وبيزنطية، إلخ... وهي ما تكونت وتجاوزت سابقتها الجاهلية إلا بسبب التركيب الجديد لعناصر خارجية. وربما كانت هي الثقافة الوحيدة التي لم يكن لها آخر، ولم تصنف العالم على أساس التمييز بين نفسها والآخرين البرابرة، ولم تشيد سوراً بينها وبين البرابرة كما فعل الصينيون والرومان. فقد كانت حضارة مفتوحة، وكان ذلك سر عظمتها.

إن التجديد من الداخل يستدعي سيورة طويلة تمر عبر مراحل شبيهة بما مرّت به الحضارة الغربية إلى أن أصبحت حضارة عالمية، بل الحضارة العالمية. وعلى كل حال، لا شيء يجبرنا على تصنيف أنفسنا تجاه ما يسمى الآخر أو الآخرين، ولا بالقبول بتقسيم العالم إلى وحدات حضارية ثابتة، متحاربة أو متصارعة. إن العالم هنا وفي متناول يدنا، وإنجازاته تسمح بحرق المراحل إذا أخذنا بها وتبينناها. فلماذا يصّر البعض على أن نعود إلى نقطة البداية، إلى نقطة الصفر؟ وهل يصرون على ذلك إلا بسبب العجز في الإرادة

السياسية عندهم؟ وهل يدركون أنهم يبررون ذلك الوضع القائم؟ ولا جواب إلا بيت الشعر القائل:

إن كنت لا تدري فتلك مصيبة أو كنت تدري فالمصيبة أعظم

10 - الهوية: تؤخذ الهوية على أنها معطى تاريخي، وهذا الأمر مصدر التباس. فالهوية تستند إلى اعتبارات وعوامل تاريخية، وهذا مما لا جدال فيه. لكن الهوية لا تؤكد ذاتها إلا إذا تحولت إلى مشروع سياسي، إرادي ومستقبلي. والهوية التي تستند إلى معطيات الماضي وحده هي الأصولية، أصولية التخلي عن الفعل إلى ردة الفعل، أصولية الارتداد إلى ما لا يمكن تحقيقه. وبمقدار ما يستحيل التحقيق والإنجاز يتراكم الغضب الذي يؤدي إلى الانفجار دون جدوى.

إن اعتبار الهوية مجرد تعبير عن معطيات تاريخية وحسب، هو القاعدة التي يمكن أن تستخدمها الأقليات الإثنية والدينية كي تتشكل في جماعات منفصلة منزلة عن الأمة، وهذا حق لها إذا اقتضت الأكثرية على النظر إلى نفسها أيضاً كمجرد معطى ثقافي - حضاري تقرره موروثات الماضي، فتساوى الاكثريات والأقليات في تشابه المنطق. وهكذا تصاب الأمة بالانحلال والتكسر وتحوّل إلى جماعات عديدة، تدعي كل لنفسها صفة الأقلية أو الأكثرية، وبذلك ينعدم الحوار ويتراجع المشروع السياسي للهوية، ويحلّ المعطى الماضوي مكان الرؤية المستقبلية، وتطغى مرجعية الأصولي على الإرادة، ويطنغى الماضي على المستقبل.

إن الأمة احتمال يتحقق بالدولة الوحدوية، والأمة العربية لن يكتمل وجودها إلا بمشروع سياسي وحدوي يسعى لإيجاد الدول المتطابقة حدودها مع الرقعة الجغرافية للأمة. فالأمة العربية ليست معطى موضوعياً أنتجه الماضي وحسب، ذلك أن نقيضها المتمثل بالدولة القطرية هو أيضاً معطى موضوعي يترسخ في التاريخ تدريجياً. ومن غير الممكن تجاوز هذه الحالة إلا بأن تتحول الهوية إلى مشروع سياسي. والسياسة حوار متبادل، والحوار تعبئة للإرادة، والإرادة تتعلق بالمستقبل، والمستقبل قدرة على الفعل.

11 - فلسطين جوهر القضية: لا يخف من شأن قضية فلسطين القول إنها ليست جوهر القضية العربية؛ فجوهر القضية العربية هو الوحدة العربية، والوحدة هي ما يؤدي إلى تحرير فلسطين، لا العكس. لكن النخبة الثقافية دأبت منذ العام 1948، وقبل ذلك، على التكرار بأن قضية فلسطين هي الجوهر. وهي حين لا تضع تحرير فلسطين شرطاً للوحدة، فإنها تضع شروطاً أخرى مثل الطريق الاشتراكي إلى الوحدة، أو وحدة الهدف قبل وحدة الصف.

لا ينفك الانفصاليون والقطريون والتقسيميون عن وضع الشروط على الوحدة، بحجة أنهم لا يريدون الوحدة كيفما كان، بل يريدونها بأكمل أشكالها. وحقيقة الأمر أنهم ينكرون دائماً أن الوحدة شرط لما عداها، وأن تحقيقها يجب أن يكون هو الهدف وهو المبدأ، فهي تتعلق بالوجود، في حين أن جميع الأسئلة والإشكاليات الأخرى (من النظام الاجتماعي إلى الديمقراطية، إلى شكل الحكم، إلخ...) تتعلق بأشكال الوجود. ومسألة الوجود، أن نوجد كأمة عربية في دولة موحدة، هي التي يجدر بثها إيجاباً قبل البحث في أي شيء آخر.

لكننا أهملنا شأن الوحدة، بوضعنا الشروط عليها، وانتهينا إلى الخسارة والتراجع في المجالين: مجال تحرير فلسطين، والمجال الوجودي. بل إن عدم تحقيق الوحدة العربية، وما يستتبعه ذلك من شرذمة عربية، وضعف التزام، يؤدي إلى استفراد فلسطين أمام التحالف الإسرائيلي - الأميركي، وإلى تحويل كل من الأقطار العربية الأخرى إلى حالة شبيهة بفلسطين. هكذا في العراق مثلاً، حيث تستباح الأمة العربية بأكملها لا العراق وحده، ونضطر إلى العودة إلى نقطة الصفر، إلى مرحلة النضال من أجل التحرر الوطني.

خاتمة: المسؤولية جماعية

إن ما يصيب الأمة العربية الآن من تراجع وانهازات هو فعل الأنظمة، لكنه في نفس الوقت حصيلة وعي النخبة الثقافية. وبمقدار ما تطالب الأنظمة بالديموقراطية والانفتاح والحرية وإيجاد العلاقة السوية مع مجتمعاتها، فإن النخبة الثقافية مطالبة بالمعرفة والوعي والالتزام السياسي. والالتزام

السياسي لا يتعلق بالمعارضة أو بالولاء لهذا النظام السياسي أو ذاك، بل هو بالدرجة الأولى، وقبل كل شيء يتعلق بالإيمان بالجمهور والثقة بوعيه وبالعامل من أجل التعبير عنه وبلورة وعيه ووجدانه في أفكار وبرامج محددة، لا بالاختباء وراء مقولة التغيير. إن تغيير الأنظمة مع بقاء الوعي السائد على ما هو عليه لا يؤدي إلى الديمقراطية والتحرر بل يكرر التجربة بأشخاص آخرين يعتلون سدة الحكم. وقد حان الوقت لكي تتحول السياسة من كونها علاقة بالنظام السياسي إلى أن تصبح علاقة بالمجتمع. إن انتصار علاقة النخبة بالنظام، سواء أكانت العلاقة إيجابية أم سلبية، وسواء أكانت نضالاً معارضاً أم استكانة موالية، تحول النخبة إلى صفوة: تستفيد من النظام إذا كانت علاقتها به إيجابية، وتسعى للاستفادة منها، إذا كانت سلبية. أما علاقتها بالمجتمع فهي وحدها التي تتيح للنخبة أن تكون فاعلة، وأن يكون سعيها مثمراً.

إن عزوف النخبة الثقافية عن السياسة، السياسة بمعناها الواسع لا المعنى الذي يقتصر على الصراع على السلطة فحسب، يخرجها من المجتمع لا من النظام وحسب، فتبقى الدولة لا قوام حقيقياً لها، ويبقى تماسك الأنظمة القطرية معتمداً على القمع والخوف من انهيارات أكبر. وكثيراً ما تعلل الأنظمة التقصير بالإشارة إلى نقص الكوادر أو انعدامها، لكن الحقيقة أن الكوادر التقنية موجودة بوفرة. لكنها إما موجودة في الخارج بفعل الهجرة أو عازقة في الداخل بسبب العزوف الناتج عن الهوة بينها وبين النظام.

أخيراً، أعترف أن روما من فوق ليست مثل روما من تحت، وأعترف أيضاً أنني عملت في حياتي المهنية وغير المهنية على جهتي الجدار الفاصل بين السلطة وخصومها، وأعترف أيضاً أنني أعاني خيبة أمل كبرى لا تستطيع أن تقتل لديّ الأمل، وأعترف أيضاً بأن ما أعتر به من إنجازات حققتها خلال عملي لدى النظام في لبنان قد استخدمت لأغراض سيئة، لكنني أعرف أيضاً أن النخبة الثقافية في لبنان كانت خلال التسعينات أسوأ من النظام، وأن فسادها المعرفي كان أكثر تسبباً في الهدر من فساد أهل السلطة الأخلاقي. وما قلته في هذه المقالة يعبر عن تجربة شخصية.